مبادئنا:

"نحن نعلم جيدا أن حريتنا تبقى ناقصة من دون حرية الشعب الفلسطيني".

نيلسون مانديلا 1997

من نحن؟

نحن، ثلاثة البرلمان الألماني من أجل فلسطين - اختصارا BT3P ، رفعنا دعوى ضد البرلمان الألماني (البوندستاغ). نرغب في ورقة المبادئ هذه أن نوضح كيف وصلنا لهذه المرحلة، لماذا نرى أن هذه الخطوة ضرورية، وكيف بإمكانك أن تساعدنا.

- يوديث برنشتاين: يهودية، ألمانية، من مواليد القدس حائزة على جائزة "Upright Walk" 2017 من اتحاد بافاريا الإنساني. حصلت مع زوجها راينر بيرنشتاين على هذه الجائزة لإسهامها في وضع حجار تذكارية (لضحايا المحرقة والاضطهاد النازي) في ميونيخ والتزامها بتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. يوديث هي المتحدثة باسم "مجموعة الحوار اليهودي الفلسطيني" في ميونيخ.

- أمير علي: من أصل ألماني فلسطيني، طُردت عائلته بالكامل من محيط حيفا خلال العام 1948. يعيش أفراد عائلته الآن كلاجئين في الأردن. يشارك علي في مبادرة "فلسطين بتحكي".

- كريستوف غلانز: ناشط في معاداة الفاشية والعنصرية منذ شبابه. عاش وعمل في إسرائيل / فلسطين لمدة عامين. ينشط أيضا منذ عدة أعوام في مدينة أولدنبورغ كمتطوع في الحملة الفلسطينية لمقاطعة الاحتلال الإسرائيلي BDS.

كلفت هذه المجموعة المحامي البرليني أحمد عابد لرفع دعوى قضائية. للمحامي أحمد عابد مسبقا عدة دعاوى قضائية ناجحة ضد القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع لنشطاء حملة المقاطعة BDS (المحكمة العليا في ساكسونيا السفلى 10 ME 48/19، المحكمة العليا في كولن 14 L1765/1) وناشط منذ سنوات بحملات وطنية ودولية من أجل حقوق الإنسان.

ما يوحدنا نحن الثلاثة كنشطاء وكأناس يفكرون بالشأن السياسي هو التزامنا المطلق وغير المشروط بحقوق الإنسان. نحن نعارض كل أشكال العنصرية والتمييز والاضطهاد دون استثناء، ومن هذا الالتزام ومن هذه القيم تأسس التزامنا تجاه القضية الفلسطينية وحركة المقاطعة BDS.

لماذا رفعنا دعوى ضد البرلمان الألماني؟

أصدر البرلمان الألماني في 17 مايو 2019 قرارًا غير ملزم يصم حملة BDS بأنها معادية للسامية، ويرفض أي تعاون مع نشطاء BDS وأنصارها. كما يدعو الولايات والمدن والبلدات إلى إعاقة قيام النشاطات التي تناقش حركة BDS عبر حرمانها من استخدام القاعات العامة.

بسبب السلطة التي يملكها البرلمان الألماني، امتثلت الولايات والمدن والبلدات وكذلك الشركات الخاصة عمليا لهذا القرار. وعلى الرغم من عيوب القرار وتناقضاته الواضحة وغياب الأساس القانوني له، إلا أنه يستخدم فعليا ضد نشطاء BDS وأنصار فلسطين، وهذا ينتهك بشكل كبير الحق الأساسي في حرية التعبير في مجال حقوق الإنسان.

يجب على المرء بدايةً أن يتعرف على حملة المقاطعة BDS حتى يتمكن من تقييم الوضع.

أطلق المجتمع المدني الفلسطيني حملة المقاطعة BDS في عام 2005 كرد على عقود من "التطهير" العرقي، والاحتلال العسكري، والقمع المستمر، وممارسات الفصل العنصري (الأبارتهايد) من قبل دولة إسرائيل. تقوم هذه الحملة على مبادئ ووسائل حركة المقاطعة ضد نظام الفصل العنصري سابقا في جنوب إفريقيا.

وترفع حملة المقاطعة BDS ثلاثة مطالب للفلسطينيين، كلها متجذرة في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة؛ وهي:

- حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم
- التفكيك الكامل للجدران والحواجز الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية وإنهاء الاحتلال.
- المساواة القانونية الكاملة لجميع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

وتستخدم الحركة لتحقيق هذه المطالب ثلاث وسائل غير عنفية، وتحذو حذو الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب إفريقيا (بقيادة نيلسون مانديلا، من بين آخرين)، وهي:

- المقاطعة
- سحب الاستثمارات
- العقوبات

نحن كمجموعة BT3P نؤكد على مطالب المجتمع المدني الفلسطيني المذكورة أعلاه.

لقد شوّه القرار الذي أصدره البرلمان الألماني سمعة الفلسطينيين ومطالبهم المشمولة بالقانون الدولي (انظر أعلاه)؛ وشوّه كذلك وسيلتهم اللاعنفية في تحقيق هذه المطالب (BDS) من خلال وصفهم بأنهم معادون للسامية. لا شيء يمكن أن يكون أكثر مجانبة للصواب من هذه الاتهامات. عليه فإن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وبالتالي لكل فرد الحق بها، بلا استثناء. إن المطالبة بحقوق الإنسان للفلسطينيين لا تعني بحال نزع هذه الحقوق من الآخرين.

هذه الادعاءات على الرغم من عقود من القمع العنيف والتهجير والفصل العنصري والاحتلال من قبل دولة إسرائيل هي تشهير دنيء بالفلسطينيين أنفسهم أولا، وبالأشخاص الذين يدعمونهم في نضالهم المشروع ثانيا. كما سنثبت خلال إجراءات المحاكمة أن هذا القرار سيكون له آثارٌ عنصرية ومناهضة للديمقراطية هنا في ألمانيا أيضا.

" يجب على الحكومات التي تجرم أنشطة حملة *BDS* أو تقيدها أن تنهي هذه الإجراءات وأن تضمن بدلاً من ذلك أن يتمكن دعاة المقاطعة من التعبير عن آرائهم بحرية والقيام بحملات دون مضايقة أو تهديد بملاحقة جنائية". - منظمة العفو الدولية، 2020

تقييمنا لقرار البرلمان الألماني:

أيدت أغلبية البرلمان الألماني القرار (رقم 19/10191 https://dip21.bundestag.de/dip21/btd/19/101/1910191.pdf) فتم تمريره بالتالي بنجاح. العديد من أعضاء البرلمان لم يشاركوا في التصويت. أما حزب اليسار (Die LINKE) فرغم أنه صوت ضد هذا القرار إلا أنه دفع باقتراح آخر يدين أيضا حملة BDS. لم تمتنع عن التصويت إلا أقلية صغيرة في البرلمان. في حين دفع الحزب اليميني المتطرف "حزب البديل من أجل ألمانيا" بمشروع قرار يحظر BDS تمامًا. (https://dip21.bundestag.de/dip21/btd/19/097/1909757.pdf)

حتى رسالة 240 باحثًا يهوديًا وإسرائيليًا لم تثن أعضاء البرلمان الألماني عن هذا التصويت. لقد ورد في رسالة الباحثين المذكورين:

"نحن مصدومون من مشروع القرار الذي يرى أن المطالبة بالمساواة والامتثال للقانون الدولي تعتبر معادية للسامية. (....) هذا المشروع مدفوع بمصالح وسياسات أكثر حكومة يمينية في تاريخ إسرائيل (....) ".

https://de.scribd.com/document/412474418/Aufruf-von-240-Judischen-und-Israelischen-Wissenschaftlern-an-die-Bundesregierung-zu-BDS-und-Antisemitismus

نلاحظ أنه لم ينحز صوت واحد في البرلمان الألماني بأكمله بوضوح ودون شروط إلى المظلومين ومع القانون الدولي. إن هذا القرار والعرقلة المنهجية الواسعة لحملة حقوق الإنسان سوف ينظر إليها الجمهور يومًا ما على أنها مماثلة لدعم دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وتشويه سمعة حركة التحرير هناك وتجريمها.

المنظور القانوني

بدلاً من تعزيز العمل من أجل حقوق الإنسان في فلسطين وإسرائيل، يتعرض نشطاء حركة المقاطعة وأنصار فلسطين في ألمانيا للهجوم من خلال هذا القرار. لا يوجد أساس قانوني لتقييد حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. إن تحذير الدولة من حملة BDS والحظر المعلن والمطلوب على التجمعات والتعبير عن الرأي بخصوص BDS هو حظر بلا أساس قانوني كذلك.
القرار يطالب الولايات والمدن وجميع الجهات العامة الأخرى بحظر القاعات والمرافق العامة بوجه المجموعات المرتبطة بـ BDS؛ هذا القرار ليس إلا مطالبة صريحة بخرق القانون.

يتجاهل هذه القرار ودون أي تبرير الحقوق الأساسية والقوانين العليا التي تضمن توفير القاعات والمرافق. بلا أي دليل وُجهت اتهامات خطيرة وتشهيرية ضد مؤيدي حركة المقاطعة؛ ليس "مجرد" الاتهام بارتباطهم بشكل ما من أشكال بمعاداة السامية، وإنما يتهمهم القرار بصيغتها الأكثر عنصرية والكارهة لليهود كما في ألمانيا أيام الحكم النازي، التي سقط ضحيتها ملايين من يهود أوروبا في المحرقة. علاوة على ذلك، يتعارض هذا القرار مع حقوق الإنسان الأوروبية والدولية ، كما هو منصوص عليه في المادتين 10 و 11 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) والميثاق المدني للأمم المتحدة.

كما أقرت أحدث الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 11 يونيو 2020 (بالداسي وآخرون ضد فرنسا ، القضية 15271/16 وغيرها)، ومحكمة العدل الأوروبية (C-363/18) ومحكمة كولونيا الإدارية في 12 سبتمبر 2019 (14 L 1765/19)، فنحن واثقون كل الثقة أن المحاكم ستنحاز لحرية التعبير لمؤيدي BDS ولحقهم في حرية العمل من أجل حقوق الإنسان.

تبعات قرار البرلمان الألماني

يتضح في قرار البرلمان الألماني التعدي على حرياتنا الديمقراطية بشكل بارز أيضا. فعلى الرغم من أن القرار شكليا غير ملزم، لكن الولايات الفيدرالية والبلديات والجهات الفاعلة العامة الأخرى وحتى الشركات الخاصة تستند على هذا القرار وتتخذ منه دليلا في إجراءاتها، فتنتزع وبشكل فعليّ الحقوق العامة من نشطاء BDS وأنصار فلسطين أو ترفض إعطائهم إياها من الأساس. وهذا ينطبق أحيانًا على مناقشات مفتوحة وحرّة بين مؤيدي ومعارضي حملة BDS (كما في ميونيخ).

لقد استهدفنا نحن وآخرون بالعديد من هذه التصرفات القمعية. على سبيل المثال نورد هنا بعضا من الحالات البارزة (قائمة غير كاملة):

- المفكر الكاميروني لدراسات ما بعد الاستعمار أشيل مبمبي
- الكاتبة كاميلا شمسي
- مغني الراب طالب كويلي
- مجموعة الهيب هوب Young Fathers
- جمعية "صوت يهودي من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط"
- مبادرة "فلسطين بتحكي"

تعرض هؤلاء بسبب الاتهامات الكاذبة على خلفية دعمهم لحملة BDS إلى إلغاء الدعوات الموجهة إليهم من المؤسسات الألمانية وسحب الجوائز وإلغاء الخطب التي كانوا سيلقونها.
تضاف أسماء وحوادث جديدة لهذه القائمة باستمرار، ويزداد بالتالي عدد المخالفات القانونية. إن هذه هذه القائمة غير المكتملة توضح أن حرية الفنانين والمثقفين والمفكرين الألمان والعالميين تتعرض للتضييقات في ألمانيا بشكل مطرد. هذا أمر غير مقبول، فهو يؤدي إلى تقييد كبير لحرية الرأي والفن والعلم في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

أخيراً وليس آخراً، يؤثر هذا القرار بالدرجة الأولى على الفلسطينين والألمان الفلسطينين. فبالإضافة إلى الطرد والنفي والفصل العنصري والاحتلال والمخاطر اليومية والإذلالات، فهم متهمون اليوم في ألمانيا بمعاداة السامية. ولأن الظلم الذي عانوه ويعانونه موثق بشكل واضح ، فلم يبق لدى أنصار الفصل العنصري وممارسات الاحتلال في إسرائيل إلا وسيلة واحدة فقط: وهي التشهير بالفلسطينيين.

نحن كمجموعة BT3P لن نقف مكتوفي الأيدي أمام ممارسات البرلمان الألماني والولايات والبلديات والسلطات المحلية. يُلزمنا تاريخنا المشترك كأفراد، الذي جمعنا معًا بطرق مختلفة، بالدفاع عن حقوق الإنسان العالمية وبالنضال ضد العنصرية والاستعمار. سنقوم بإلغاء قرار البوندستاغ بنجاح وسنساهم بالتالي في تغيير النقاش العام في ألمانيا أخيرا لصالح الفلسطينيين المضطهَدين.

نحن وأنتم:

ندعو جميع الأشخاص الذين يشعرون بأنهم ملتزمون بحقوق الإنسان لدعم مبادرة BT3P والدفاع عن حرية التعبير للعمل في مجال حقوق الإنسان. كما ندعو الأشخاص الذين لا يتفقون مع جميع جوانب نداء المقاطعة، ولكنهم يضعون حرية التعبير في العمل في مجال حقوق الإنسان في المقدمة، ندعوهم إلى حوار نقدي حيوي معنا.

ادعموا هذا الخطوة الهامة لدعم حقوق الإنسان للفلسطينيين في ألمانيا. وسنساهم جميعًا -تماشياً مع روح نداء BDS لعام 2005 - في ضمان أن "جميع بنات وأبناء الأرض الواقعة بين النهر والبحر" في منطقة فلسطين / إسرائيل ، بغض النظر عن ديانتهم أو عرقيتهم أو انتمائهم سيتمتعون معًا بالحرية والمساواة والعدل.

ماذا يمكنك أن تفعل لتعزيز مبادرتنا؟

ادعمنا من خلال:

- النشر الحي لمبادرتنا والأخبار عنها على جميع القنوات المتاحة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني
- دعوة لحضور حلقات نقاش ومحاضرات
- التبرع بالمال لتغطية الدعوى
- الدعم العام من الأفراد والشخصيات العامة
- الدعم العام من المنظمات الألمانية والأجنبية وفقًا للقيم المذكورة (مثل النقابات العمالية وفروع الحزب والمؤسسات وجماعات حقوق الإنسان وحركات التحرر ومجموعات حقوق السود BLM و LGBTQI ...)
- التبادل والحوار النقدي
- التغطية الصحفية (يرجى إرسال الاستفسارات الصحفية إلى: press@bt3p.org)

نتطلع إلى الاستماع منكم ونتطلع إلى العمل معًا من أجل قضية محقة.

يوديث برنشتاين، أمير علي، كريستوف غلانز

ثلاثة البرلمان الألماني من أجل فلسطين BT3P